التأثير الاقتصادي للنصوص التشريعية

المستشار

الأستاذ الدكتور عثمان سلمان العبودي

مستشار في مجلس الدولة

البريد الالكتروني: Othman@council-state.iq

ملخص:

يُعالج هذا البحث موضوع التأثير الاقتصادي للنصوص القانونية الذي يجد له أهمية للبحث والدراسة من الناحيتين العملية والقانونية لكون هذه الدراسة تكشف ما للجوانب الاقتصادية من أثر مهم في سن مشروعات القوانين ومقترحاتها بدراسة تكلفتها المالية وجدواها الاقتصـــادية، وكذلك تأثيرها في الجوانب الاقتصادية والمالية في الدولة من حيث تحقيقها للتنمية والاستثمار، ويبين هذا البحث أهمية الاخذ بالاعتبارات المالية والاقتصادية قبل الشروع في تشريع القوانين وسنها لكونها تتضمن تكلفة مالية تتحملها الدولة جراء تشريعها، كما يتطلب بذات القدر مـــن دراسة تأثير هذه التشريعات على بيئة الاعمال والاستثمار وفرص العمل، وقد تم تقسيم هـــذا البحث على مبحثين ندرس في المبحث الأول: التحليل الاقتصـــادي للنصـــوص التشـــريعية، ونبحث في المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي للتشريعات.

Economic impact of legislative texts. Counselor

Prof. Dr. Othman Salman Ghailan

Counselor in the state council

E- Mali: **Othman@council-state.iq**

Abstract:

This research Highlights the economic impact of legal texts, which must be important for research and study from both practical and legal aspects, because this study reveals the important impact of economic aspects on the legislate of draft laws and their proposals by studying their financial cost and economic feasibility, as well as their impact on the economic and financial aspects of the state in terms of their

implementation. Development and investment. This research shows the importance of taking into account financial and economic considerations before embarking on legislating and enacting laws, because they include a financial cost that the state bears as a result of its legislation. It also requires studying the impact of this legislation on the business environment, investment, and job opportunities. This research has been divided into two sections that we study. In the first section: the economic analysis of legislative texts, and in the second section we examine: the economic impact of legislations.

المقدمة

أولاً: تمهيد:

تُعد عملية سن التشريع من أهم العمليات القانونية التي تشهدها الدول لما تنطوي عليه من تضافر جهود السلطات العامة في خلق فكرة القانون واعداد مشروع القانون أو مقترحه وصياغته بلغة قانونية تحقق الغايات المرجو منها واحداث اثر في النظام السياسي أو الاقتصادي أو السياسي في الدولة، ومن ثم بات مُسلماً بان يكون لأي تشريع أثر اقتصادي يمكن تلمس معالمه بتفسير النصوص القانونية وتحليلها وبالمثل ايضاً، لها بذات الاتجاه تأثير اقتصادي في مجال التطبيق العملي، ومن ثم باتت لنصوص التشريع تأثير وتأثر في مجال التطبيق[1].

ثانيا: أهمية البحث:

ومن هنا يأتي موضوع بحثنا عن (التأثير الاقتصادي للنصوص القانونية) الذي يجد له أهمية للبحث والدراسة من الناحتين أولهما العلمية التي تتمثل بندرة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع وتبحث فيه، وكذلك من الناحية العلمية لكونها تكشف عما للجوانب الاقتصادية من أثر مهم في سن مشروعات القوانين ومقترحاتها بدراسة تكلفتها المالية وجدواها الاقتصادية، وكذلك تأثيرها في الجوانب الاقتصادية والمالية في الدولة من حيث تحقيقها التنمية والاستثمار.

---

[1] يُنظر: آن سيدمان. وروبرت سيدمان ، ونالين ابيسيكيري، الصياغة التشريعية من أجل التغيير الاجتماعي الديمقراطي، دليل الصائغين، ترجمة بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربي، القاهرة، مكتب صبرة للتالف والترجمة، ٢٠٠٥، ص١٩.

ثالثاً: **فرضية البحث**:

يقوم هذا البحث على فرضية مؤداها أهمية الأخذ بالاعتبارات المالية والاقتصادية قبل الشروع في تشريع القوانين وسنها لكونها تتضمن تكلفة مالية تتحملها الدولة جراء تشـــريعها، كما يتطلب بذات القدر دراسة تأثير هذه التشريعات على بيئة الأعمال والاســـتثمار وفـــرص العمل.

رابعاً: **هيكلة البحث**:

يُمكن بيان هذا الموضوع من خلال تقسيمه على مبحثين ندرس في المبحـــث الأول: التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية، ونبحث في المبحث الثـــاني: التـــأثير الاقتصـــادي للتشريعات.

والله من وراء القصد

المبحث الاول
التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية

تعد عملية تحليل النصوص القانونية من الناحية الاقتصادية من الاساليب الحديثـــة التـــي أخذت جهات التشريع بدراستها والاخذ بها لما تنطوي عليه من الكشف عن الجوهر المـــالي والاقتصادي للقاعدة القانونية وأثرها وتأثيرها الاقتصادي، ومن ثم بات للتحليل الاقتصـــادي للنصوص التشريعية معنى ونطاق وآليات عملها.

وعلى ذلك يُمكن بيان هذا الموضوع من خلال تقسيم هذا المبحث على مطلبين نُعالج في المطلب الأول: ماهية التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية، وندرس في المطلب الثـــاني: مجال التكاليف المالية للنصوص التشريعية.

المطلب الأول
ماهية التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية

يُمكن بيان هذا الموضوع من خلال معالجة معنى التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية ونطاقه، وندرس في الفرع الثاني آليات التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية وتمييزه مـــن غيره من المفاهيم.

الفرع الاول

معنى التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية ونطاقه

أولا: معنى التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية

يُراد به الوقوف على الاعتبارات المالية والاقتصادية التي ترافق سن التشريعات وصياغتها، سواء من حيث تأثيرها في النشاط المالي والاقتصادي للدولة أو التبعات المالية التي تترتب عليها، فكما أن المشاريع والتعاقدات لها كُلف مالية تترتب على تنفيذها فأن للنصوص القانونية التي ترد في صلب التشريعات كُلف تترتب على سنها ونفاذها[٢].

فقد ذهب البعض إلى تسميتها بـــــــــــــــ (الكُلف المالية للتشريع) لُيراد بها:" الأعباء المالية التي تتحملها موازنة الحكومة أو مجلس النواب أو المتأثرين بالتشريع، والعوائد بدءاً بكلفة تمرير القانون التي يتم حسابها ابتداء من اقتراح فكرة القانون مروراً بإعداده وصياغته وإجراء المناقشات في شأنه في الحكومة والبرلمان، ومن ثم التصويت عليه انتهاء بنشره في الجريدة الرسمية، وكذلك الكُلف المالية المباشرة وهي الرسوم المالية المحددة في التشريع سواء مدفوعة من الدولة أو مستوفاة من المواطنين أو المخاطبين والتكاليف غير المباشرة التي تدعى بالتكاليف الجوهرية أو الهيكلية"[٣].

ثانيا: نطاق التحليل الاقتصادي للنصوص القانونية:

من نألفه للقول ، ثمة نوعان للتحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية في مجال الجوانب المالية والاقتصادية، أولهما تحليل هذه النصوص وأثرها على التكاليف المالية المترتبة على تشريع القانون، حيث تشمل التكاليف الاقتصادية التي تترتب على مشروع القانون ابتداء من السير بإجراءات تشريعه لحين صدوره ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق، وتكون على نوعين تكاليف مالية مباشرة وتكاليف مالية غير مباشرة[٤]، أما التحليل الثاني فيتمثل في التأثير الاقتصادي للنصوص القانونية في الواقع التطبيقي والعملي فيتحدث اثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية تبعاً للغاية المتوخاة من سن القانون ووضعه موضع التطبيق تبعاً للسياسة المتوخاة منه[٥] .

---

[٢] يُنظر: Clarence J.A. Smith. Legislative Drafting; English and Continental. Statute Law Review. 1980, p2-4.

[٣] يُنظر: د. هاتف المحسن الركابي، قياس أثر التشريع، ط١، بغداد، دار اوراق، ٢٠١٧، ص٣٦.

[٤] يُنظر: آرنولد.ج.هايد نمايمر، هيو هيكلو، كلرولين تيش أدامز، السياسات العامة المقارنة، سياسات الخيار الاجتماعي في امريكا واروربا واليابان، ترجمة: امل الشرقي ود. فاروق منصور، بدون مكان نشر ودار نشر، بدون سنة، ص١٩-وما بعدها.

[٥] يُنظر: Wheare R., Harrop M. Comparative Government and Politics. L. 1987, p4-9.

الفرع الثاني

آليات التحليل الاقتصادي التشريعي وتمييزه من غيره من المفاهيم.

أولا: آليات التحليل الاقتصادي التشريعي:

يُمكن الوقوف على التحليل الاقتصادي للنصوص القانونية من خلال اعتماد منهج التحليل التشريعي، ويُراد بالتحليل التشريعي (Analyzing Legislation) تحليل النصوص القانونية سواء أكانت مشروعات القوانين أم قوانين نافذة ومطبقة بغية الوصول إلى معناها وغاياتها الأساس[٦]، حيث يبتغي التحليل التشريعي بلوغ العديد من المقاصد لعّل من أهمها؛ ترسيخ الفهم القانوني والواقعي للنصوص ومدى مطابقتها للواقع وانسجامها معه، والتعرف على أساليب الصياغة التشريعية ومهاراتها وطرائقها وفنونها من النواحي الشكلية والموضوعية، وأخيراً التحقق من مدى ملاءمة التشريعات لأولويات الحكومة والسياسات العامة وأحكام الدستور ومجمل النظام القانوني النافذ في الدولة[٧].

ثانياً: تمييز التحليل التشريعي من غيره من المفاهيم:

١. تمييز التحليل التشريعي من التحليل الكمي للتشريع: إن التحليل التشريعي على النحو السالف بيانه يختلف عن التحليل الكمي التشريعات والذي يقوم أساساً على البيانات والإحصائيات التي تتضمن عدد مشروعات القوانين المُشرعة من السلطات المُختصة وعدد تلك المشروعات التي لا تزال في طور التشريع وفي أي مرحلة من مراحل العملية التشريعية، ومن ثم فأن التحليل الكمي للتشريع هو بيان الأعداد الإجمالية للتشريعات وموقعها في العملية التشريعية ومراحلها وبيان المدد الزمنية التي قطعتها والتأخر والإنجاز لكل مشروع منها بغية الوقوف على مستوى الأداء للجهات التشريعية وكفاءتها وانسيابية العملية التشريعية[٨]، بخلاف التحليل التشريعي النوعي الذي يبتغي الوقوف على نوعية وجودة تلكم التشريعات وكفاءتها من الناحية

---

[٦] يُنظر: تحليل التشريع، كيفية قراءة مشاريع القولنين بطريقة نقدية، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، ص٣.

[٧] يُنظر: جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة د.عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٧.

[٨] يُنظر: فعلى سبيل المثال ثمة احصائية قام بها القسم السياسي والتشريعي في السفارة الامريكية عن مستوى اداء العملية التشريعي في العراقي للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) فبلغت ٤٥٧ مشروع قانون قدمت إلى مجلس النواب، قدمت (٦٩ %) بينما قدم مجلس النواب وباقي المؤسسات (٢٦%) من مشروعات القوانين وباقي المؤسسات (٥%) ، شرع (٢٠٤) مشروع قانون ونشر في الجريدة الرسميةاي بنسبة (٣٦%) ، وعدد المشرقوعات التي عدلت (٧٣) وعدد من المشروعات نقضت من مجلس الرئاسة (٥٥) مشروع قانون، وثمة عدد بلغ (٢١٤) مشروع متوقف في مجلس النواب. (دراسة غير منشورة).

الموضوعية ومدى معالجتها للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأولويات الحكومة وفلسفتها[٩].

٢. تمييز التحليل التشريعي من الاثر التنظيمي للتشريع: يُراد بالأثر التنظيمي بأنه الاداة الرئيسة لتحسين نوعية مشروعات القوانين من خلال تعزيز كفاءتها وعناصر الحكم الرشيد من شفافية ومساءلة ورقابة وعدالة، سواء على مستوى القوانين التي يسنها البرلمان أو الأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية، لذا نجد أن أغلب الدول تعمد إلى تأسيس وحدة متخصصة ترتبط بأعلى سلطة في الدولة لمراقبة ومراجعة الأثر التنظيمي للتشريعات فيما يخص مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة أو الأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية والتي تُسمى (Regulation)[١٠].

هذا ويكمن الهدف الرئيس من تحليل الأثر التنظيمي لمشروعات القوانين هو لتلافي المشاكل التي قد تحدث في أثناء تنفيذ التشريع وضمان عملية تحليل التشريع بصورة فاعلة ومستديمة وفقاً لمعايير وقواعد واضحة في تطبيق لتشريعات كافة وفقاً لأولويات الحكومة وخطتها، كما تصون شفافية العملية التشريعية ورصانة التشريعات وانسيابيها ودقتها وانسجامها مع مجمل النظام القانوني في الدولة.

المطلب الثاني

مجال التكاليف المالية للنصوص التشريعية

تتعدد الكُلف التي تترتب على التشريعات، إلا أنه يُمكن تقسيمها على قسمين تكاليف مالية مباشرة وتكاليف مالية غير مباشرة، وهو ما يُمكن الافصاح عنه بتقسيم هذا المطلب على فرعين وعلى النحو الاتي:

---

[٩] ينظر: JerroldZwirn,"Congressional Committee Hearings,"Government Publications Review 7A(1980), p12-14.

[١٠] حيث تشير احصائيات البنك الدولي بان اكثر من (٩٠) دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية –تقريبا (٢٠) دولة تستخدم الاثر التنظيمي بنجاح منها تركيا وولندا وكوريا والمكسيك واندنوسيا، وهنالك (٢٠) دولة نامية اخرى تعمل على تنفيذ عملية تحليل الاثر التنظيمي بضمنها كينيا وبنغلاديش و اوزباكستان وفيتنام وغيرها. يُنظر: Organization for economic co-operation and development OECD,P5.

الفرع الاول

التكاليف المالية المباشرة المترتبة على القانون

تتمثل بالمبالغ المالية التي تتحملها الخزانة العامة نتيجة تشريع القانون وتنفيذه كأن يتطلب تأسيس دوائر وجهات تحتاج إلى موارد مالية كأبنية وموظفين ومستلزمات سلعية وخدمية من أجل تمكينها من ممارسة المهام المسندة إليها[١١]، إذ تترتب على تشريع القوانين كُلف مالية مباشرة تنجم عن سنها وتشريعها وتطبيقها في الواقع، لذا يُعد الجانب المالي المتمثل بالتخصيصات المالية في الموازنة العامة حجر الأساس في العملية التشريعية، إذ بدونها تكون عملية التشريع عملية اعتباطية، ارتجالية، خبط عشواء لا أساس لها من التنظيم والتخطيط، بل وتجعل القانون المُشرع بدون مراعاة الكلف المالية خاوية معطلة لا فائدة أو جدوى منها[١٢].

هذا وتعمد العديد من الأنظمة المقارنة إلى تقدير الكلف المالية المترتبة على التشريع بصورة مباشرة أو غير المباشرة بالوقوف على رأي المؤسسات المُختصة بتنفيذ القانونين وتطبيقها من الخبراء والمتخصصين في مجال القانون محل التشريع، وكذلك الوقوف على رأي وزارة المالية لبيان أمكانية تغطية التكاليف المالية المترتبة على التشريع[١٣] ، وفيما إذا كان القانون المراد تشريعه لا يرتب تبعات مالية على الخزانة العامة للدولة ليتم دراسة العبء المالي المترتب على المتأثرين بالتشريع كأن تكون شركات تجارية أو مستثمرين أو المواطنين، ومن ثم يُدرس فيما إذا كانت التبعات المالية تقيد من الحقوق والحريات العامة من عدمه، وفيما إذا كانت تنسجم مع واجبات الدولة ومهامها من عدمه على وفق أحكام الدستور والقانون[١٤] ، تجنبا لقيام السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة بالطعن بقوانين التي تتضمن أعباءً مالية دون أخذ رأيها مقدماً فيها[١٥].

---

[١١] يُنظر: David Friedman. "Law and economics," The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, 1987, p 11-12.

[١٢] يُنظر: ROBERT COOTER &THOMAS ULEN, Law and economics, fourth edition, New York, 1980,p46-47.

[١٣] يُنظر: Wheare R.op.cit, p14.

[١٤] ينظر: David Friedman.op.cit. p 44-45.

[١٥] من ذلك على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠١٥ المتخذ في جلسته الاعتيادية التاسعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ بشأن تقديم الطعن لدى المحكمة الاتحادية العلاي في التعديلات التي اجراءها مجلس النواب على بعض فقرات قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية/٢٠١٦. قرار مبلغ بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ش.ز/١٠/١/٥/٩٩/٤٠٠) في ٢٠١٥/١٢/٣٠ (غير منشور). وقراره رقم (٢١٢) لسنة ٢٠١٧ المتخذ في جلسته الاعتيادية السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٤ بشأن الطعن في المادة (٢) من قانون اعفاء الشركات الاجنبية والمقاولين الثانويين الاجانب المتعاقدين في عقود جولات التراخيص من الرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ . حيثي وجدت الحكومة من خلال المقارنة بين قانون اعفاء الشركات الاجنبية والمقاولين الثانويين في عقود جولات التراخيص من الرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ ومشروع القانون الذي اقره مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١٤ بان مجلس النواب اضاف المادة (٢) من القانون

هذا وتقسم الكلف على عدة أنواع وهي[١٦]:

١. **الكلف المالية الإجمالية:** تتمثل بالكلف المالية التي تترتب على تشريع القانون ابتداءً من دراسة مشروع القانون ومقترحه، والمؤتمرات والورش التي تعقد لدراسته وتكاليف والخبراء والمتخصصين بمراجعته، وكذلك الكلف المالية المتعلقة بالتطبيق والتنفيذ من حيث تحديد الجهات المعنية بالتطبيق ومستلزمات تنفيذه والنفقات المتوقع إنفاقها لتنفيذ القانون ووضعه موضع التطبيق وتحقيق الغايات المرجوة منه.

٢. **الكلف المالية التفصيلية أو المتخصصة:** تتمثل بالكلف المالية التي تخص كل مرحلة من مراحل تشريع القانون، من ذلك على سبيل المثال تصرف مبالغ مالية من الوزارة المعنية من أجل دراسة مشروع القانون وعقد ورش وندوات ومؤتمرات من أجل مناقشة مشروع القانون ودراسته مع المعنيين من الوزارات الأخرى ذات العلاقة والخبراء والمتخصصين في مجال مشروع القانون، إذ يكون ذلك من خلال الوزارة المعنية ضمن مشروعات القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية، كما يُمكن أن يتم ذات الأمر من خلال السلطة التشريعية أو أحدى اللجان النيابية المتخصصة بموضوع مقترح القانون[١٧].

الفرع الثاني

التكاليف المالية غير المباشرة المترتبة على القانون

تتمثل بالكلف المالية غير المباشرة التي تترتب على تشريع القانون وأصدراه تتمثل بالجهد المبذول من الموظفين والخبراء والمتخصصين التابعين للجهات الحكومية أو السلطة التشريعية في دراسة مشروعات القوانين ومقترحاتها وساعات المخصصة للعمل عليه وإنجازه، محسوبة على أساس الأجور والرواتب المصروفة لهم من دوائرهم بعدها كلف غير مباشرة لإنجاز مشروع القانون وإنفاذه، بمعنى آخر تتمثل الكلف المالية غير المباشرة بالمبالغ المالية التي تترتب بصفة غير مباشرة على تشريع القانون في مرحلة إعداده وصياغته والسير بإجراءات تشريعه بعدها كلف مالية نظير الجهود المبذولة من الموظفين والمشرعين لإنجازه[١٨].

المتضمنة شمول المقاولين العراقيين باحكام القانون آنفاً.قرار مبلغ بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ش.ز.ل/١٠/١/٥/٢١٤٤٠) في ٢٠١٧/٧/٥ .(غير منشور).

[١٦] يُنظر: Guido Calabresi, the Costs of Accidents: A Legal and Economic Analysis, New Haven: Yale University Press, 1970, p88-90.

[١٧] يُنظر: Ludwig Van den Hauwe. "Constitutional Economics II," The Elgar Companion to Law and Economics, 2005, p69.

[١٨] ينظر: David Friedman, op.cit. p 50.

المبحث الثاني

التأثير الاقتصادي للتشريعات

من نافلة القول: يُسهم التحليل الاقتصادي للتشريعات النافذة في الدولة من خلال الوقوف على الجوانب المالية والاقتصادية المترتبة على سن مشروع القانون واقراره والتكاليف المالية والاقتصادية المترتبة على تشريعه في تقويم المنظومة القانونية في الدولة ومدى تأثيرها في مجال تطبيق النصوص القانونية في الواقع العملي.

وعلى ذلك يُمكن بيان التأثير الاقتصادي للتشريعات من خلال تقسيم هذا المبحث على مطلبين نُعالج في الأول ماهية التأثير الاقتصادي للتشريعات، وندرس في الثاني نطاق الأثر الاقتصادي للتشريعات.

المطلب الأول

ماهية التأثير الاقتصادي للتشريعات

يمكن بيان ماهية التأثير الاقتصادي للتشريعات من خلال تقسيم هذا المطلب على فرعين نعالج في الفرع الأول: معنى الأثر الاقتصادي للتشريعات وندرس في المطلب الثاني تشذيب المنظومة القانونية من القوانين غير الفاعلة اقتصادياً.

الفرع الاول

معنى الآثر الاقتصادي للتشريعات

أولا: معنى الآثر الاقتصادي للتشريعات:

تُعد دراسة الأثر الاقتصادي المحتمل للتشريعات جزءاً مهماً من عملية التخطيط التشريعي، إذ من الضروري أن تتم دراسة تبعية التشريع الاقتصادي في الفترة وضع المسودة الأولية لمشروع القانون وقبل عرضه على السلطة التشريعية[١٩]، إذ لا يتصور أن يصدر قرار بسن تشريع ذا تبعات مالية على الاقتصاد الوطني أو تعديل قانون نافذ دون أن يكون واضع السياسة التشريعية قد درس الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة له ووضع لها مذكرة تفصيلية (مذكرة كلف التشريع) موجهة إلى مقر السياسة أو المُشرع مبرراً أسباب القرار المتخذ وبدائله.

---

[١٩] يُنظر: DeMuth, Christopher. 1994. "Christopher DeMuth," in American Economic Policy in the 1980s. Martin Feldstein, ed. Chicago and London: The University of Chicago Press, p. 504-511.

والأصل إن تكلفة التشريع تدرس في المراحل الأولى للعملية التشـــريعية، إذ أن واضـــع السياسة التشريعية ينبغي أن يحدد المشكلة التي يرمي مواجهتها[٢٠]، ومن ثم يقـــوم بتحديـــد جميع الحلول المتصور لمواجهتها ويبدأ بدراسة الحلول والمفاضلة بينها لغايات تحديد الحـــل الأمثل لها، وأخيراً يقرر الأخذ بخيار مُعين دون الآخر مع تبرير هذا القرار ومقارنته بغيـــره من الخيارات الأخرى[٢١].

ثانيا: دلالة الأثر الاقتصادي على جوهر السياسة الاقتصادية للدولة:

إن التأثير المالي للتشريعات لا يقتصر على خزينة الدولة فقط، وإنما قد يمتد إلى مجال المالية الخاصة بأفراد الشعب أنفسهم على نحو ما يتفق مع النظرية العامة للتكاليف المالية التي (تُعد أن خزينة الدولة جيوب وعاياها)[٢٢]، لذا فأن التغيير التشريعي بالتعديل أو بالإلغاء لأي قانون لا يُمكن أن يكون تأثيره في فراغ، مما يعني أنه يجب على المُشرع أن يحلـــل الأثـــر الاقتصادي ويقدره للإدارة التشريعية قبل أتخاذ القرار بشأن التشريع من عدمه ولعلّ المثـــال النموذجي على ذلك قوانين العمل، فعند فرض التزام جديد على عاتق أربـــاب العمـــل تجـــاه العاملين كتخفيض عدد ساعات العمل اليومية من (٩) ساعات إلى (٨) ســـاعات فـــأن ذلـــك سيؤدي إلى زياد تكاليف الإنتاج على عاتق صاحب العمل والذي يقوم بدوره برفـــع أســـعار السلعة التي ينتجها في مواجهة هذه الزيارة، وبالتأكيد فأن هذه الزيادة ســـتكون علـــى عـــاتق المستهلك الذي يتحمل عبء زيادة الأسعار مما يدفعه إلى شراء ذات السلعة ضمن الصـــناعة الأجنبية مما يعني تقليل الطلب على الإنتاج المحلي مقابـــل زيـــادة الطلـــب علـــى الإنتـــاج الأجنبي[٢٣][٢٣]، مما يضطر إلى تشريع قوانين جديدة لمعالجة حماية المنتج الـــوطني وتقليـــل الاستيراد وهكذا وقد يمتد التعديل ليخاطب الفئات المعنية بالتشريع[٢٤]، وكـــذلك الحـــل فيمـــا يخص تشريعات الضريبة حيث أن زيادة نسبة الضريبة ومعـــدلاتها يـــؤثر علـــى المنتجـــين والمستهلكين وبصورة عامة على التشريعات الإنتـــاج والاســـتهلاك والتصـــدير والاســـتيراد وغيرها، لذا تستدعي السياسة التشريعية دراسة التأثير الاقتصادي للتشـــريعات قبـــل اتخـــاذ القرارات في شأن هذه التشريعات وتنظيم قطاعات معينة والتي يترتب عليها خسائر لقطاعات

---

[٢٠] ينظر: Hahn, Robert W. and Patrick Dudley. 2004. "How Well Does the Government Do Cost Benefit Analysis?" Working Paper 04-01. Washington, DC: AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies

[٢١] يُنظر: Schwartz H. The New European Constitutional Courts. Constitution Making in Eastern Europe. Washington.1993p76.

[٢٢] يُنظر: Hanson, Robin. 2003. "Shall We Vote on Values, But Bet on Beliefs?" .Working Paper.George Mason University Department of Economics

[٢٣] يُنظر: RegInfo.gov. "Where to find Federal Regulatory Information.," through the .Office of Management and Budget.Last accessed October 2006

[٢٤] يُنظر: Schultze, Charles L. 1996. "The CEA: An Inside Voice for Mainstream .Economics." Journal of Economic Perspectives. 10:3, pp. 23-39

أخرى من قطاعات الأعمال في الدولة من خلال العناصر الأساس للموضوعات التي يتم إقرارها ضمن الخطة التشريعية للدولة في مدة مُعينة[٢٥].

الفرع الثاني
تشذيب المنظومة القانونية من القوانين غير الفاعلة

يسهم دراسة الأثر التشريعي في تشذيب المنظومة القانونية من القوانين غير الفاعلة، مما يشير إلى أهمية دراسة صلة فاعلية التشريعات وتأثيرها الاقتصادي من خلال ما يُسمى بالمقصلة التشريعية (Regulatory Guillotine) هو ما يُمكن بيانه على النحو الآتي:

أولاً: ماهية المقصلة التشريعية:

١. **معنى المقصلة التشريعية:** تسعى العديد من الدول المقارنة كجزء من الالتزام بالسياسة التشريعية إلى أجراء عملية تقويم واسعة للمنظومة القانونية في الدولة من خلال اعتماد (المقصلة التشريعية) بعدها منهجية تتبعها الدولة للتقليل من الأعباء الإدارية والمالية والاقتصادية وزيادة تنافسية الاقتصاد، بأن يتم مراجعة عدد كبير من التشريعات والغاؤها أو تعديلها لاسيما تلك التي تؤثر عل بيئة الأعمال والاستثمار أو الأبقاء عليها بعد دراستها والتوثق من ملاءمتها وفاعليتها في النظام القانوني وموافقتها للمعايير التشريعية الحديثة[٢٦].

٢. **أهمية المقصلة التشريعية:** أثبتت التجارب الدولية التي طبقت نظام (المقصلة التشريعية) بأنها تُسهم في اصلاح النظام القانوني للدولة بتشذيبه من القوانين غير الفاعلة أو غير المؤثرة أو التي لا تطبيق لها في الواقع العملي، أو أنها تتعارض مع النظام القانوني السائد في الدولة، كما اثبت التطبيقات المقارنة بأن تطبيق هذه العملية يؤدي إلى رفع كفاءة التشريعات النافذة من النواحي الاقتصادية والمالية والاستثمارية والاجتماعية وتقليل الكلف الإدارية والمخاطرة في الأعمال وزيادة التنافسية وتبسيط الإجراءات الإدارية[٢٧].

---

[٢٥] يُنظر: Viscusi,W.Kip.1996."Economic Foundations of the Current Regulatory Reform Efforts."Journal of Economic Perspectives. 10:3, p. 119-134.

[٢٦] يُنظر: Scott Jacobs, Irsq and Regulatory Guillotine, National Policy Management, USAID-Tarabot Project, Baghdadm 2012, p2.

[٢٧] يُنظر: Ornstein N. The Role of the Legislature in Western Democracies. W. 1981.p76.

ثانياً: تطبيقات المقصلة التشريعية وآليات أعمالها:

١. **تطبيق عملية المقصلة التشريعية:** نظراً لما تتمتع به العملية التي تنطوي عليها المقصلة التشريعية في كونها عملية منظمة وشفافة تشترك في إنجازها الجهات الحكومية والقطاع الخاص، فقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية تجربة المقصلة التشريعية بمراجعة شاملة للقوانين الموجودة وأزالتها بما أسهم في تعزيز الفرص الاستثمار وزيادة فاعلية وكفاءة القطاع الخاص، وكذلك الحال في كوريا الجنوبية والمكسيك وكينيا وملديفيا وفيتنام وكرواتيا.

٢. **آليات المقصلة التشريعية:** ذلك بالبحث على التشريعات النافذة فيما إذا كانت قانونية وتنسجم مع النظام القانوني والاجتماعي والاقتصادي السائد من عدمه وهل توجد حاجة لها من عدمه، وفيما إذا كان القانون يتلاءم مع بيئة الأعمال الحالية من عدمه، وتبدأ عادة إجراءاتها من الوزارة المعنية ضمن مهامها ومسؤولياتها بمراجعة القوانين ذات الصلة بعملها والتنسيق مع القطاع الخاص وفي حال وجود قانون يتعارض مع النظام القانوني للدولة أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد تبرر بعض الأنظمة المقارنة إجراء المقصلة التشريعية بعدها جزء من متطلبات الدولة في تبسيط الإجراءات وتوفير بيئة الأعمال ضمن مهام السلطة التنفيذية في حين تعده البعض الآخر من الأنظمة المقارنة ضمن حزمة الاصلاح شامل تقوم به الحكومة ومجلس النواب، وقد تنيط اغلب الدول الأمر لوحدة مركزية تنشأ بقانون أو بمرسوم أو قرار حكومي تكون مستقلة ومنفصلة عن الوزارات تتولى عملية المراجعة الشاملة للتشريعات والأشراف على الإصلاح التشريعي وضمان إنجازه في المواعيد المقررة له بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في الوزارات المعنية، وفرق خاصة في الوزارات تتولى المتابعة والتنسيق مع الوحدة المركزية للمراجعة التشريعية، وتُسمى هذه الوحدة المركزية في كرواتيا بوحدة القطع السريع (Hitro Rez) تأسست بموجب مرسوم حكومي وعُين رئيسها من رئيس مجلس الوزراء، وفي المكسيك تُسمى الهيئة الرئاسية (Cofemer) بجهاز فني مدرب تم انشاؤه بموجب قانون خاص، وفي كوريا الجنوبية يناط بالهيئة الرئاسية للأصلاح التشريعي التي تأسست بموجب القانون[٢٨].

---

[٢٨] يُنظر: Hague R., Harrop M. Comparative Government and Politics. L. 1987. Federalist, N 47-49

المطلب الثاني

نطاق الأثر الاقتصادي للتشريعات

يتجلى التأثير الإقتصادي للتشريعات في مجالين هما[٢٩]: تكلفة العمل بأحكام القانون (التأثير الإقتصادي المباشر) وهو ما سيكون موضوع البحث في الفرع الأول والثاني التأثير الإقتصادي للتشريع على قطاع الأعمال (التأثير غير المباشر) ، وهو ما سنعمد الى بحثه في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تكلفة العمل بأحكام التشريع (التأثير الإقتصادي المباشر):

أن سن التشريعات يترتب عليه تبعات مالية وإقتصادية حقيقية تتمثل في المراكز القانونية التي يخلقها في المؤسسات الفعلية القائمة على تنفيذ أحكامها فالقانون يحتاج إلى أدوات تنفيذية لوضعه موضع التطبيق كالدوائر الحكومية البنايات والموظفين والعجلات المختلفة والمستلزمات المكتبية والرواتب والأجور التي تدفع للعاملين، لذا فكالها تُعد تكلفة مباشرة ناتجة عن تنفيذ القوانين، لذا فأن التشريعات التي تتضمن إستحداث تشكيلات ووزارات وهيئات حكومية مما يتطلب توفير مواد مالية لغرض تمويل هذه الإجراءات التنفيذية التي تتخذ بغية تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها، فقد تكون المواد المالية متوافرة في الخزانة العامة للدولة أو تضطر الدولة إلى الإقتراض من مصادر التمويل الأجنبية، ومن ثم يتحتم على الجهات المعنية بوضع السياسة التشريعية الوقوف على تقدير التكلفة المالية للتشريع المقترح ، وحتى يتمكن واضعوا السياسة التشريعية من تحديد التكلفة العامة للتشريع فأنه يتطلب منهم كخطوة أولى وضع السياسة التشريعية وبناء الأداة التشريعية ولا يُعد هذا الخيار خطوة شكلية أو مسألة تحضيرية فحسب، وإنما تشخيص دقيق للمسألة التي ينبغي التعامل معها والسبب الذي من أجله تم عدها مشكلة تستحق البحث والمعالجة، فضلاً عن وصف المسألة من الناحية الفنية، وكيف تُعد أساساً في عجلة الحياة اليومية للمجتمع[٣٠][٣٠] وبمجرد الألمام بالمشكلة من جوانها كافة يتعين على واضعي السياسة التشريعية التأكد من فكرة تدخل الدولة فيما إذا كان مبرراً من عدمه ومدى جدوى التدخل الحكومي فيما إذا كان ضرورياً من عدمه تبعاً لتوجهات الدولة وفلسفتها في النظام السياسي والدستوري السائد، وفيما إذا وجد التدخل أمر ضروري

---

[٢٩] Cumper P. Blackstone 's LLB learning texts. Constitutional and administrative law. 1996 p90..

[٣٠] ينظر: Morrison, Steven A., Clifford Winston, and Tara Watson. 1999. "Fundamental Flaws of Social Regulation: The Case Of Airplane Noise." Journal of Law and Economics. 42, p. 723-743.

بحكم الدستور والقانون فأنه ينبغي تحديد نوع التدخل وطبيعته فيما إذا كان يتطلب تدخلاً تشريعياً أو بقرار تنظيمي أو غير ذلك من الإجراءات دون إستخدام الصلاحيات التشريعية[٣١]، وكذلك كجزء من عملية التخطيط السليم للتشريع لابد على واضعي السياسة التشريعية التأكد من وجود أساس دستوري لمشروع القانون يبرره ويمنح الحق في أصداره ومعالجة موضوع مُعين، وكذلك تحديد أي مستوى من مستويات الحكومة يمكن أن تتخذ القرار والمعالجة التشريعية، فيما إذا كان الأفضل معالجته ضمن صلاحية الأقليم أو المحافظات أو الإدارات المحلية مع بيان مبررات ذلك وأساسه القانوني وتحديد التكاليف المترتبة على ذلك ومدته الزمنية[٣٢].

الفرع الثاني

التأثير الإقتصادي للتشريع على قطاع الأعمال (التأثير غير المباشر)

تتمثل بالعديد من التأثيرات الجانبية تتمثل بالآتي:

أولاً: الأثر المترتب على صياغة التشريع عملا بالتحليل الإقتصادي:

إن السياسات التشريعية في المجال الإقتصادي بقطاعاته المختلفة يجب أن تنطوي على تحديد الأولويات التشريعية التي من شأنها تطوير القطاعات الإقتصادية المختلفة ومواجهة التحديات التي تعيق التنمية الإقتصادية حيث أن السياسة التشريعية في المجال الإقتصادي ليست بمعزل عن المفاهيم الأخرى لسياسات الدولة وأدارتها التي ترتبط بمكافحة الفساد وتطوير النزاهة والقضاء ومحاربة الفقر والعمل على التخطيط التنموي بغية خلق التنمية المستدامة بأبعادها الوطنية والدولية[٣٣].

ثانيا: الأثر المترتب على صياغة التشريع عملا بالتحليل الاجتماعي:

تتمثل في سن التشريعات التي تعنى بالجوانب الاجتماعية التي تتوخى التنمية الاجتماعية ورفع مستوى الثقافة والتعليم بمختلف مستوياته والتربية ورياض الأطفال والقضاء على الأمية وكفالة تكافل الفرص والمساواة في تولي الوظائف العامة والقضاء على التمييز بين الرجال والنساء في مختلف الجوانب الاجتماعية ورعاية الطبقات المتضررة اجتماعياً وكفالة المرض العجز والشيخوخة[٣٤].

ثالثا: الأثر المترتب على صياغة التشريع عملا بالتحليل السياسي:

---

[٣١] ينظر: David Friedman. Op.cit, p5-55.

[٣٢] يُنظر: Guide to Making Legislation, Op.cit, p24.

[٣٣] يُنظر: Morgenstern,Richard D.Economic Analysis at EPA: Assessing Regulatory Impact. Washington, DC: Resources for the Future. 1997.

[٣٦] يُنظر: Lave, Lester B. 1981. The Strategy of Social Regulation: Decision Frameworks for Policy. Washington, DC: Brookings Institution.

تتمثل بالتشريعات التي تتعلق بممارسة الحقوق السياسية كالحق في الأنتخاب والتصويت والترشيح في المناصب والوظائف العامة وكذلك تأسيس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات وممارس حرية التعبير والرأي في الشؤون السياسية[٣٥].

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن ان نخرج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نبينها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

تبين لنا بان عملية تحليل النصوص القانونية من الناحية الاقتصادية من الاساليب الحديثة التي أخذت جهات التشريع بدراستها والاخذ بها لما تنطوي عليه من الكشف عن الجوهر المالي والاقتصادي للقاعدة القانونية واثرها وتاثيرها الاقتصادي ومن ثم بات للتحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية معنى ونطاق وأليات العملها، وقد وقفنا على معنى التحليل الاقتصادي للنصوص التشريعية وتبين لنا بانه يُراد به الوقوف على الإعتبارات المالية والإقتصادية التي ترافق سن التشريعات وصياغتها، سواء من حيث تأثيرها في النشاط المالي والإقتصادي للدولة أو التبعات المالية التي تترتب عليها، فكما أن المشاريع والتعاقدات لها كُلف مالية تترتب على تنفيذها فأن للنصوص القانونية التي ترد في صلب التشريعات كُلف تترتب على سنها ونفاذها، كما تبين لنا ثمة نوعان للتحليل الإقتصادي للنصوص التشريعية في مجال الجوانب المالية والإقتصادية، أولهما تحليل هذه النصوص وأثرها على التكاليف المالية المترتبة على تشريع القانون، حيث تشمل التكاليف الإقتصادية التي تترتب على مشروع القانون ابتداء من السير باجراءات تشريعه لحين صدوره ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق وتكون على نوعين تكاليف مالية مباشرة وتكاليف مالية غير مباشرة، أما التحليل الثاني فيتمثل في التأثير الإقتصادي للنصوص القانونية في الواقع التطبيقي والعملي فيتحدث اثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية تبعاً للغاية المتوخاة من سن القانون ووضعه موضع التطبيق تبعاً للسياسة المتوخاه منه ، كما وقفنا على اليات التحليل الإقتصادي للنصوص القانونية من خلال إعتماد منهج التحليل التشريعي، ويُراد بالتحليل التشريعي للنصوص القانونية سواء أكانت مشروعات القوانين أم قوانين نافذة ومطبقة بغية الوصول إلى معناها وغاياتها الأساس، وميزنا بين التحليل التشريعي الكمي والتحليل التشريعي النوعي، مستعرضين التكاليف المالية المباشرة على تشريع القوانين والتكاليف المالية غير المباشرة على تشريعها، كما تعرضنا اسهام التحليل الإقتصادي للتشريعات النافذة في الدولة في بيان التاثير الاقتصادي لهذه

---

[٣٥] ينظر: Guide to Making Legislation, Op.cit, p24.

التشريعات من خلال الوقوف على الجوانب المالية والإقتصادية المترتبة على سن مشروع القانون وأقراره والتكاليف المالية والإقتصادية المترتبة على تشريعه في تقويم المنظومة القانونية في الدولة ومدى تأثيرها في مجال تطبيق النصوص القانونية في الواقع العملي، وكيفية اسهام دراسة الأثر التشريعي في تشذيب المنظومة القانونية من القوانين غير الفاعلة، مما يشير إلى أهمية دراسة صلة فاعلية التشريعات وتأثيرها الإقتصادي من خلال ما يُسمى بالمقصلة التشريعية.

ثانيا: **التوصيات**:

في ضوء ما تقدم من استنتاجات توصلنا الى مجموعة من التوصيات وهي:

١. التأكيد على دراسة التحليل الاقتصادي للنصوص القانونية قبل الشروع في إجراءات تشريعها من خلال الجهات المختصة بتشريع القوانين وصياغتها.
٢. تأسيس مكتب متخصص يرتبط في مجلس الوزراء لمراقبة ومراجعة الأثر التنظيمي للتشريعات فيما يخص مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة أو مجلس النواب أو الأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية.
٣. تأسيس لجنة وزارة عليا من جهات وزارة قطاعية مختصة بالمال والاستثمار ويمثل فيها القطاع الخاص ترتبط بمجلس الوزراء تتولى مهمة مراجعة شاملة للقوانين النافذة ودراسة مدى فاعليتها وتأثيرها على بيئة الاعمال والاستثمار والعمل على تقديم مشروعات ومقترحات بتعديلها او الغائها بما يسهم في تعزيز الفرص الاستثمار وزيادة فاعلية وكفاءة القطاع الخاص.

المصادر

أولا: **الكتب**:

١. آرنولد.ج.هايد نمايمر، هيو هيكلو، كلرولين تيش أدامز، السياسات العامة المقارنة، سياسات الخيار الاجتماعي في امريكا واوربا واليابان ترجمة: امل الشرقي ود. فاروق منصور، بدون مكان نشر ودار نشر بدون سنة.
٢. آن سيدمان. وروبرت سيدمان ، ونالين ابيسيكيري، الصياغة التشريعية من أجل التغيير الاجتماعي الديمقراطي، دليل الصائغين، ترجمة بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربي القاهرة، مكتب صبرة للتالف والترجمة، ٢٠٠٥.
٣. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة د.عامر الكبيسي عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٤. د.هاتف المحسن الركابي، قياس أثر التشريع، ط١، بغداد، دار اوراق ، ٢٠١٧.
٥. تحليل التشريع، كيفية قراءة مشاريع القولنين بطريقة نقديـــة، المعهـــد الـــديمقراطي للشؤون الدولية.

ثالثاً: مصادر باللغة الإنكليزية

1. Clarence J.A. Smith. Legislative Drafting; English and Continental. Statute Law Review. 1980.
2. Cumper P. Blackstone's LLB learning texts. Constitutional and administrative law. 1996.
3. David Friedman. "Law and economics," The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, 1987.
4. DeMuth, Christopher. 1994. "Christopher DeMuth," in American Economic Policy in the 1980s. Martin Feldstein, ed. Chicago and London: The University of Chicago Press.
5. Guido Calabresi,the Costs of Accidents:A Legal and Economic Analysis, New Haven:Yale University Press, 1970
6. Hahn, Robert W. and Patrick Dudley. 2004. "How Well Does the Government Do Cost Benefit Analysis?" Working Paper 04–01. Washington, DC: AEI—Brookings Joint Center for Regulatory Studies.
7. Hague R., Harrop M. Comparative Government and Politics. L. 1987. Federalist,
8. Hansard Society Committee on the Legislative process. Making the Law. The report. L. 1992.
9. Hanson, Robin. 2003. "Shall We Vote on Values, But Bet on Beliefs?" Working Paper. George Mason University Department of Economics
10. Lave, Lester B. 1981. The Strategy of Social Regulation: Decision Frameworks for Policy. Washington, DC: Brookings Institution.
11. JerroldZwirn,"Congressional Committee Hearings , "Government Publications Review 7A(1980),
12. Ludwig Van den Hauwe. "Constitutional Economics II," The Elgar Companion to Law and Economics, 2005,
13. Morgenstern, Richard D. Economic Analysis at EPA: Assessing Regulatory Impact. Washington, DC: Resources for the Future. 1997
14. Morrison, Steven A., Clifford Winston, and Tara Watson. 1999. "Fundamental Flaws of Social Regulation: The Case Of Airplane Noise." Journal of Law and Economics.
15. Organization for economic co–operation and development OECD.
16. Ornstein N. The Role of the Legislature in Western Democracies. W. 1981

17. RegInfo.gov."Where to find Federal Regulatory Information.," through the Office of Management and Budget. Last accessed October 2006.
18. ROBERT COOTER &THOMAS ULEN, Law and economics, fourth edition, New York, 1980.
19. Scott Jacobs,Irsq and Regulatory Guillotine, National Policy Management,USAID–Tarabot Project, Baghdadm 2012.
20. Schultze, Charles L. 1996. "The CEA: An Inside Voice for Mainstream Economics." Journal of Economic Perspectives. 10:3,
21. Schwartz H. The New European Constitutional Courts. Constitution Making in Eastern Europe.Washington. 1993,
22. Viscusi, W. Kip. 1996. "Economic Foundations of the Current Regulatory Reform Efforts." Journal of Economic Perspectives. 10:3,
23. Wheare R., Harrop M. Comparative Government and Politics. L. 1987,

Sources

First: Books:

1. Arnold J. Hyde Niemeyer, Hugh Hecklow, and Chloroline Yish Adams, Comparative Public Policies, Social Choice Policies in America, Europe and Japan, translated by: Amal Al-Sharqi and Dr. Farouk Mansour, without place of publication and publishing house, without year.
2. Ann Seidman, Robert Seidman, and Nalin Abesekiri, Legislative Drafting for Democratic Social Change, Draftsman's Guide, translated with the support of the United Nations Development Program, Governance Program in the Arab States, Cairo, Sabra Office for writing and Translation, 2005.
3. James Anderson, Public Policy Making, translated by Dr. Amer Al-Kubaisi Amman, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 2010.
4. Dr. Hatem Al-Mohsen Al-Rikabi, Measuring the Impact of Legislation, 1st ed., Baghdad, Awraq House, 2017.
5. Legislative Analysis, How to Read Draft Coalitions Critically, Democratic Institute for International Affairs.